٢٠١٦-٢٠١٧
التقرير السنوي

محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات

QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

المحتويات

٠٤ رسالة ترحيبية

٠٦ نبذة عن محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات
نظرة عامة على المحكمة
نظرة عامة على التحكيم
اختصاص المحكمة ومحكمة التنظيم

١٨ نظام إدارة القضايا

٢٠ أبرز الفعاليات
فعاليات ٢٠١٦
فعاليات ٢٠١٧
إحصاءات التسويق
منتدى قطر للقانون
المؤتمر السنوي لجمعية المحامين الدولية (IBA)، سيدني ٢٠١٧
توقيع مذكرات تفاهم

٣٥ الإدارة

اللورد فيليبس وورث ماثارانيوس

رئيس المحكمة

"

لعل تشريع قانون التحكيم الجديد في المواد المدنية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ كان هو الحدث الأبرز في العام ٢٠١٧، حيث يأتي القانون الجديد لاغيا بدوره المواد من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته المتعلقة بالتحكيم. وقد استقى قانون التحكيم الجديد معظم قواعده من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي في نسخته المعدلة لعام ٢٠٠٦ والذي أعدته لجنة قانون التجارة الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي تعرف باليونيسترال. ويجيز القانون الجديد للأطراف إختيار المحكمة المختصة والتي بدورها تقوم بدعم عمليات التحكيم المقامة داخل دولة قطر. حيث يمكن للمتقاضين إختيار أي من دائرة المنازعات التحكيمية في محكمة الاستئناف أو محكمة قطر الدولية (المحكمة الإبتدائية بالمحكمة المدنية والتجارية بمركز قطر للمال على وجه الخصوص). وقد أناط المشرع القطري بالمحكمة المختصة عدة صلاحيات تتعلق بتقديم المعاونة والمساعدة في بعض إجراءات التحكيم، والنظر في الطعن في حكم التحكيم، وتعيين وإنهاء مهمة المحكم، وتنفيذ الأحكام والنظر في الطعن في الاختصاص.

شهد حجم العمل لدى المحكمة المدنية والتجارية ومحكمة التنظيم ارتفاعا ملحوظا ، ففي العام ٢٠١٧، نظرت المحكمة المدنية والتجارية إلى ١٤ طلب مقدم لديها ونظرت محكمة التنظيم إلى ٢٣. والجدير بالذكر أن جميع القضايا المقدمة لدى محكمة التنظيم كانت مقدمة ضد القرارات المتخذة من قبل مكتب المعايير الوظيفية في مركز قطر للمال، حيث نظرت المحكمة في عدة قضايا تختص بمنازعات القعود، والتوظيف، والخدمات المالية، والتأمين، بالإضافة إلى أحكام التنفيذ. و تعتبر سلطة التنفيذ أداة من أدوات المحكمة لإنفاذ الاحكام الصادرة منها والتي تضمن إلتزام جميع الاطراف المعنيين بالدعوى، وكما تجري العادة، فإن جميع الاحكام الصادرة من المحكمة تتوفر باللغتين الانجليزية والعربية على موقع المحكمة الإلكتروني.

شهد نهاية العام ٢٠١٧ الانطلاقة التجريبية لنظام إدارة القضايا الجديد " المحكمة الإلكترونية"، حيث تتوفر خدمات المحكمة الإلكترونية باللغتين العربية والانجليزية وهي مجانية الاستخدام ويمكن الوصول للمحكمة الإلكترونية وتقديم أوراق الدعوى من قبل جميع المستخدمين سواء كانو متقاضين، او محامين، او موظفين أو قضاة من خلال أي جهاز سواء كان حاسوب مكتبي، لوح رقمي أو حتى أي هاتف ذكي. ويتيح النظام الإلكتروني الجديد إمكانية عقد جلسات افتراضية بحيث يمكن ذوي الشأن من المشاركة في إجراءات الدعوى مباشرة من أي مكان في العالم.

يعتبر دعم المؤسسات الأكاديمية والطلاب جزء من استراتيجية المحكمة، حيث وقعت المحكمة مذكرة تفاهم مع جامعة قطر والتي تهدف بدورها إلى تعزيز التعاون الأكاديمي والمهني بين المحكمة والجامعة، وقد نظم رئيس قلم المحكمة جلسات مطولة مع طلاب من جامعة حمد بن خليفة يناقشهم فيها بعض التساؤلات القانونية والقضائية المطروحة من قبلهم. بالإضافة إلى ذلك، تستمر المحكمة في تنظيم الندوات القانونية وإقامة ورش العمل التدريبية للقضاة والمحامين إيمانا منها أن كل ما سبق يصب في تعزيز مستقبل واعد للقانونيين في دولة قطر.

ستكون سنة ٢٠١٨ السنة الأخيرة لي كرئيس لمحكمة قطر الدولية، مكملا بها ٦ سنوات كرئيس للمحكمة. وأتطلع إلى ما تحمله السنة المقبلة من تطورات وتحديات."

رسالة ترحيبية

فيصل بن راشد السحوتي

الرئيس التنفيذي

"تحرص محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات على تطوير خدمات قطاع العدالة

الذي تقدمه للمتقاضين و ذلك لمواكبة التطور التشريعي والتقني والتكنولوجي في المحاكم التجارية الدولية.

حيث قامت المحكمة بتحديث أليات التقاضي و آليات التعامل مع المتقاضين من خلال استحداث نظاما إلكترونيا فريدا خاصا بالمحكمة لإدارة الدعوى و الاستعانة بالوسائل الرقمية المتقدمة للإعلانات القضائية و نشر المعلومات و القرارات و الأحكام ، و إتاحة الفرصة للمتقاضين للاطلاع على وثائق و مستندات الدعوى عبر شبكة الأنترنت من خلال بوابة إلكترونية تفاعلية، كما حققت المحكمة الشفافية في تطبيق القانون و تسهيل أعمال القضاة، و تقليص المدة الزمنية المستغرقة لكل قضية.

وقد عملت المحكمة في الفترة الأخيرة على تعزيز التواصل وتبادل الخبرات مع كافة مؤسسات قطاع العدالة في الدولة للارتقاء بالأعمال العدلية والقضائية، كما عملت المحكمة على تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الوعي بالتشريعات وترسيخ المفاهيم القانونية بالإضافة إلى تعزيز إرساء مفهوم العدالة وسيادة القانون. كذلك، فقد استضافت المحكمة العديد من الوفود القضائية والقانونية من مختلف دول العالم لتعزيز التعاون القانوني والقضائي وتبادل الخبرات بما يسهم في تطوير التشريعات والمنظومة العدلية.

و قد شهد عام ٢٠١٧ أول مشاركة دولية لمحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات في المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية في مدينة سيدني في أستراليا، كذلك قامت المحكمة بتنظيم منتدى قطر للقانون الثالث والذي يعد من أبرز الفعاليات القانونية في ٢٠١٧ والذي عُقد في شهر نوفمبر. و قد شهد مؤتمر قطر للقانون نجاحا باهرا ، و كانت ردود الأفعال بشأنه إيجابية على الصعيدين المحلي والدولي والتي ساهمت في إبراز مكانة قطر على الساحة العالمية في المجال القضائي و العدلي في دولة قطر.

يساهم عملنا في محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات على إبراز قطر كوجهة أعمال رائدة، حيث يمكن للشركات أن تمارس نشاطاتها تحت مظلة قضائية ضامنه تتوافق مع المعايير الدولية وذلك تماشيا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

و يوجد لدى محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات الكثير للتطلع إليه في السنوات القليلة القادمة، لاسيما التركيز على محاكمنا وتطوير تقنياتها. ويعتبر تدشين المحكمة الإلكترونية أمراً بالغ الأهمية حيث سيعود بالفائدة على موظفي محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات وأعضاء الهيئات القضائية والكيانات القانونية ذات الصلة. كما ستواصل المحكمة المشاركة في المؤتمرات والفعاليات القضائية والعدلية على الصعيدين المحلي والدولي،

وأود أن أشيد بالعلاقة المتميزة بين المحكمة والمؤسسات الأكاديمية في الدولة متمثلة بجامعة قطر وجامعة حمد بن خليفة، حيث سنواصل تعاوننا مع تلك المؤسسات في إطار الندوات والمؤتمرات التثقيفية التي تصب في تنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب.

و في الختام، أود أن أُكّد بأننا نعمل باستمرار لتعزيز مكانة محكمة قطر الدولية لتصبح محكمة قطرية دولية رائدة."

نبذة عن المحكمة

تأسست محكمة قطر الدولية، و هو الاسم الرسمي الآخر للمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال و محكمة التنظيم بموجب أحكام قانون مركز قطر للمال الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ و تعديلاته. و تعتبر المحكمة جزء من النظام القضائي القطري، الا انها منفصلة عن هيكل المحاكم العادية المنشأة بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ و تعديلاته، و تطبق على القضايا المنظورة امامها مجموعة مختلفة من الاجراءات القانونية.

رؤيتنا

نصبوا للوصول بمنظومتنا القضائية الى الريادة العالمية و التميز على صعيد القضاء الدولي المتخصص بمجال المنازعات المدنية والتجارية الدولية.

نظرة عامة - المحكمة

يضم الكادر القضائي للمحكمة نخبة من القضاة الدوليين من ذوي الخبرة و الكفاءة و الحياد و السمعة الدولية المرموقة في سلك القضاء؛ حيث يأتي القضاة من عدة دول و منها: دولة قطر والكويت وانجلترا وويلز واسكتلندا وفرنسا وقبرص والهند وسنغافورة وهونغ كونغ ونيوزيلندا.

و يوجد لدى المحكمة مدونة للسلوك القضائي وفقا لأفضل المعايير و الممارسات القضائية الدولية، ترتكز على الحياد والاستقلال والنزاهة واللياقة.

ويشغل القاضي راشد البدر، المنتدب من المجلس الأعلى للقضاء، منصب قاضي التنفيذ و الذي يختص بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه، و في السياق ذاته، فقد أصدر القاضي راشد البدر في العام ٢٠١٦ أول حكم تنفيذ جبري للمحكمة، والذي يعد خطوة للأمام للمحكمة و يؤكد الاختصاص القضائي لها في تنفيذ الاحكام، ما يميزها عن غيرها من المؤسسات القضائية المماثلة لها في المنطقة.

١٧ قاضي **١٠ دول**

نظرة عامة - مركز تسوية المنازعات

تبذل المحكمة جهودا كبيرة لتشجيع اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات، حيث يساهم ذلك مباشرة في تخفيف العبء عن المحاكم و الوصول إلى تسوية نهائية تتميز بأنها سريعة ومرضية للأطراف.

وقد شهد عام ٢٠١٧ مثالاً على ذلك حيث اتفقت أطراف من الدعاوى المدنية على عرض منازعاتها أمام وساطة قضائية. وعلى نطاق أوسع، تواصل محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات استضافة عمليات التحكيم في مرافقها ،حيث يقدم الأطراف طلب أستضافة لجلسات تحكيم للمحكمة والتي بدورها تنظر لكل طلب والرد عليه بالشكل المناسب.

و في عام ٢٠١٧ ، صدر القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٧ بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية. و قد جاء صدور القانون في إطار حرص دولة قطر في تطوير تشريعاتها التجارية بهدف دفع عجلة النمو التجاري و الاقتصادي، و جذب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية و تشجيعها من خلال توفير بيئة قانونية و قضائية قادرة على مسايرة الاتجاهات الحديثة في التجارة المحلية و الدولية، حيث تنبهت القيادة الرشيدة إلى أهمية التحكيم باعتباره أحد أهم الدعائم الأساسية للاستثمار الأجنبي في دولة قطر.

اختصاص محكمة قطر الدولية و محكمة التنظيم

تختص الدائرة الابتدائية بمحكمة التنظيم بالحكم ابتدائياً في الطلبات ضد القرارات النهائية الصادرة عن أي من هيئات المركز أو أجهزته، وطلبات التعويض عن تلك القرارات. كما تختص الدائرة الاستئنافية بالمحكمة بالنظر في الطعون التي يقدمها ذوو الشأن على الأحكام الصادرة من الدائرة الابتدائية بمحكمة التنظيم.

وتتولى محكمة قطر الدولية دون غيرها الفصل في جميع الدعاوى والمنازعات المدنية و التجارية و التي يكون احد طرفيها شركة من الشركات المرخصة من قبل مركز قطر للمال. و تصدر المحكمة، في المسائل التي تقع ضمن ولايتها، الأحكام والأوامر بما فيها الأحكام التمهيدية. وتنفذ قرارات المحكمة من قبل قاضي التنفيذ المنتدب من قبل المجلس الاعلى للقضاء ضمن مركز قطر للمال او خارجة بحسب الأحوال.

وتصدر المحكمة الأحكام باسم الأمير وهي واجبة النفاذ ولا يجوز الطعن فيها إلّا أمام الدائرة الاستئنافية في المحكمة المدنية والتجارية.

و تختص الدائرة الابتدائية بوجه خاص في النظر في:

١. المنازعات المدنية والتجارية الناشئة عن المعاملات أو العقود أو الترتيبات أو الوقائع التي تجري في المركز أو من خلاله بين الكيانات المؤسسة فيه .

٢. المنازعات المدنية والتجارية الناشئة بين هيئات أو أجهزة المركز من جهة ، والكيانات المؤسسة فيه من جهة أخرى .

٣. المنازعات المدنية والتجارية الناشئة بين الكيانات المؤسسة في المركز والمقاولين المتعاقدين معها والعاملين لديها ، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك .

٤. المنازعات المدنية والتجارية الناشئة عن المعاملات أو العقود أو الترتيبات التي تتم بين كيانات مؤسسة في المركز من جهة ، وأشخاص يقيمون في الدولة أو كيانات مؤسسة فيها خارج المركز من جهة أخرى ، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك .

٥. تختص الدائرة الاستئنافية بالمحكمة المدنية والتجارية بالفصل في الطعون المقامة أمامها في الأحكام الصادرة من الدائرة الابتدائية ، وكذلك الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة التنظيم . ولا يجوز أن يجلس في نظر الطعن أمامها من كان عضواً في الدائرة أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

و تختص الدائرة الاستئنافية بالمحكمة المدنية والتجارية بالفصل في الطعون المقامة أمامها في الأحكام الصادرة من الدائرة الابتدائية.

إحصائيات القضايا

السنة	عدد القضايا المحفوظة أمام محكمة التنظيم	عدد القضايا المحفوظة أمام المحكمة
٢٠٠٩	٠	١
٢٠١٠	٠	٩
٢٠١١	٣	٢
٢٠١٢	٠	٢
٢٠١٣	١	٢
٢٠١٤	١	٥
٢٠١٥	٠	٩
٢٠١٦	٠	١١
٢٠١٧	٢٣	١٤

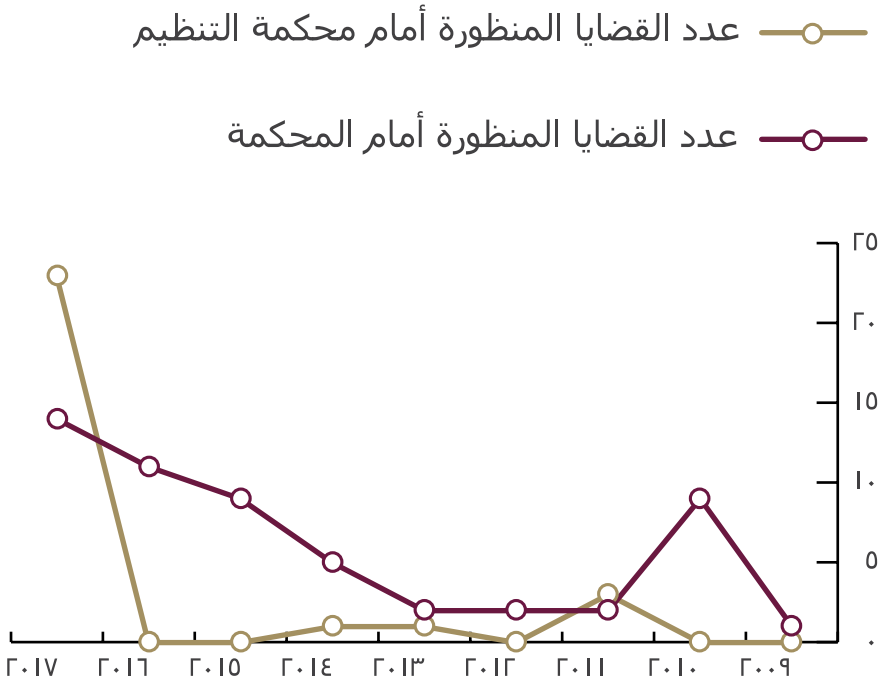

القضايا المعروضة على محكمة قطر الدولية - ٢٠١٦ ٢٠١٧

تبين الإحصاءات للفترة الزمنية ما بين ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧ أن عدد الدعاوى المتداولة و الواردة أمام المحكمة قد بلغ خمس وعشرون و قد تنوعت الدعاوى المعروضة على المحكمة ما بين دعوى التوظيف والعقود واسترداد الديون والخدمات المالية أضافة إلى الإعسار ومطالبات التأمين وقد أصدرت المحكمة ١٦ حكمًا خلال هذه الفترة.

التنفيذ

قُدّم إلى المحكمة طلب التنفيذ في القضية رقم ٦ لعام ٢٠١٦، والذي سعى من خلاله طالب التنفيذ إلى تنفيذ الحكم الصادر لصالحة، حيث تم تكليف مصرف قطر المركزي بمخاطبة الجهات التابعة له للحجز على الأرصدة الموجودة في الحسابات المصرفية للمحكوم علية بمقدار قيمة الدين، و تحويل تلك الأرصدة إلى حساب الأمانة الخاص بالمحكمة والحصول على كافة تفاصيل الممتلكات المسجلة.

وتتسع صلاحيات قاضي التنفيذ بمحكمة قطر الدولية لتشمل جميع الأصول و الممتلكات داخل الدولة.

ومنذ ذلك الحين، تم تقديم طلب إضافي للتنفيذ في القضية رقم ١ لعام ٢٠١٦. وتم الطعن في الأمر الصادر في هذه القضية، واغتنمت شعبة الاستئناف في المحكمة فرصة ملاحظة أنه حتى في حالات التنفيذ، يمكن لقاضي التنفيذ إعطاء أسباب موجزة لأي حكم يصدره.

حكم موجز

يستفيد المتقاضون على نحو متزايد من إمكانية الحصول على حكم موجز بموجب المادة ٢٢,٦ من اللوائح والقوانين الإجرائية للمحكمة والتي تمت في القضايا التي لم يقدم فيها المتقاضون أي دفاع أو تم الإدلاء بالقبول من قبلهم في وقت مبكر من سريان الإجراءات.

وقد كان إجمالي إعداد الأحكام الموجزة في ٢٠١٧/٢٠١٦ ستة قضايا.

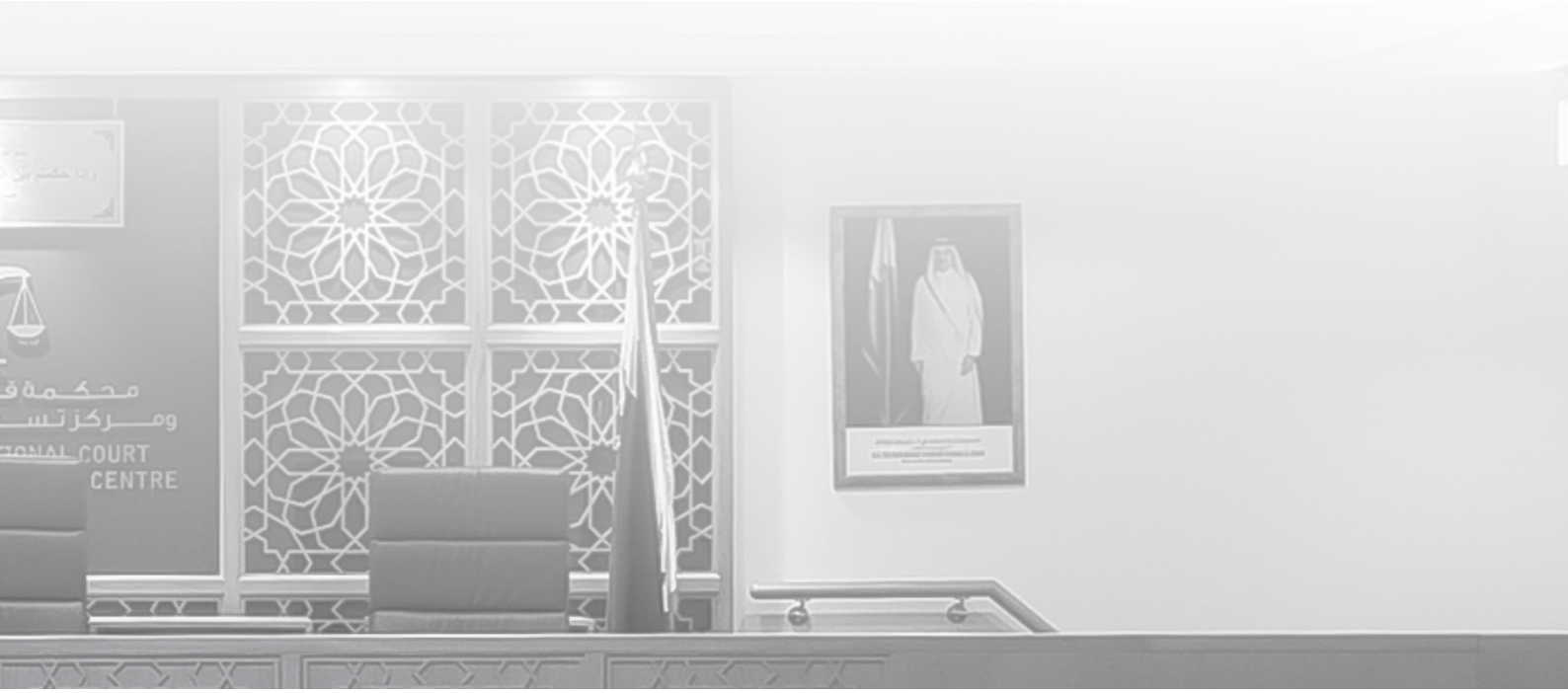

الإعفاء المؤقت

منحت المحكمة إعفاءً مؤقتًا بشكل أمر قضائي يمنع هيئة مركز قطر للمال من اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بإلغاء تصريح إقامة مقيم إلى أن يتم النظر في النزاع وتحديده من قبل المحكمة وذلك في القضية رقم ٢ لعام ٢٠١٦، وقد أثبتت أنها وسيلة فعّالة لضمان عدم حرمان أي فرد من حقه في رفع دعوى أمام المحكمة لسبب يعود إلى إبعاده القسري من الدولة قبل أن تنظر المحكمة في حيثيات الدعوى.

التكاليف

أما فيما يخص التكاليف، فقد عرض على رئيس قلم المحكمة موضوع القضية رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والذي كان يتوجب علية إعطاء تقييم لتكاليف القضية وقد استند رئيس القلم أثناء تقيمه إلى المبادئ التي يجب تطبيقها عند تحديد منطقية التكاليف التي يتوجب على المحكوم علية تحملها ويعتبر هذا الأجراء ضروري لعدم وجود نص صريح في اللائحة التنفيذية والقواعد الإجرائية بتحديد المبلغ الذي يتحمله المحكوم علية. لاحقا وعند المراجعة من قبل المحكمة، تمت الموافقة على هذه المبادئ. وبناء عليه، أصبح لدى رئيس القلم والمحكمة الآن مجموعة من المبادئ التوجيهية للعودة إليها عند تقييم التكاليف التفصيلية.

القضايا المعروضة أمام محكمة التنظيم

٢٠١٦
٢٠١٧

تم تقديم ثلاث وعشرون قضية أمام "محكمة التنظيم" خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ حيث تتعلق جميعها بالطعون ضد قرارات مكتب معايير التوظيف.

في القضية رقم ١ لعام ٢٠١٧، أيّدت محكمة التنظيم قرار مكتب معايير التوظيف، وخلُصت إلى أنّ المستأنف لا يحق له استحقاقات بدل تذاكر السفر في حال تغيير جهة العمل داخل مركز قطر للمال و لم يعد إلى موطنه الأصلي بعد.

حتى وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال قضية رقم ٢-٢٣ لعام ٢٠١٧ (والتي علّقت جميعها) قيد النظر من قبل محكمة التنظيم.

في جميع الحالات المذكورة أعلاه، وافق الطرفان على قيام محكمة التنظيم بتحديد الطعون على الورق، أي دون الحاجة إلى جلسة استماع شفوية.

السلطة القضائية

اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٨، يتألف الجهاز القضائي للمحكمة وهيئة التنظيم من:

اللورد فيليبس وورث ماثارانيوس

الدكتور حسن السيد

جيلفا راجح

راشد البدر، قاضي تنفيذ

السيد بروس ربرتسون

فرانسس كركهام

اللورد آرثر هاميلتون

جورج اريستيس

القضاة المعاونين

سير توماس سكوت بيكر

سير بيتر كريسويل

التعيينات الحديثة

السيد وليام بلير

الدكتور رشيد العنزي

محكمة التنظيم

السير ديفيد كين-
رئيس هيئة تنظيم مركز قطر للمال

البروفسور فرانسوا جيانفيتي

لورنس لي

ادون كلاسكو

كوبال سبرانيوم
- قاضي منتسب

ادارة تسجيل القضاية

كريستوفر غراوت -
رئيس قلم المحكمة المدنية والتجارية ومحكمة التنظيم

نورة القحطاني -
مديرة إدارة القضايا

حمد المسفر -
باحث قانوني

المجلس الاستشاري القضائي

الورد فيليبس وورث ماثارانيوس -
رئيس المحكمة

السير ديفيد كين -
رئيس هيئة تنظيم مركز قطر للمال

الدكتور حسن السيد

فرانسس كركهام -
ممثلة القضاة

فيصل السحوتي -
الرئيس التنفيذي

كريستوفر غراوت -
رئيس القلم

نظام إدارة القضايا

تم تدشين نظام إدارة القضايا الإلكتروني الجديد التابع لمحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات في ديسمبر ٢٠١٧. وقد تم تطويره بالتعاون مع شركة Crimson Logic السنغافورية، حيث يوفر eCourt طريقة آمنة يمكن للمستخدم من خلالها تقديم مستندات القضايا، وتلقي البلاغات، والحصول على المعلومات المتعلقة بالقضية المرفوعه من قبله. توفر المحكمة الإلكترونية خداماتها باللغتين العربية والإنجليزية، وهي مجانية الإستخدام. يمكن الوصول إلى eCourt من خلال الأجهزة الإلكترونية المحمولة (مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية) مما يتيح للمستخدمين الوصول إلى ملفات القضايا الخاصة بهم وإرسال واستقبال الإشعارات من أي مكان في العالم.

المحكمة الالكترونية (eCOURT)

يعمل نظام eCourt على رفع مستوى الشفافية في النظام القضائي حيث ُصمّم خصّيصًا لتلبية المتطلبات الإجرائية لمحكمة قطر الدولية. ويسهّل eCourt إدارة القضايا المعروضة على محكمة قطر الدولية ومحكمة التنظيم من بداية الإجراءات وحتى إصدار الأحكام، وتتميز بمنصّة سهلة الاستخدام، مصمّمة خصّيصاً لضمان سهولة التصفح للمتقاضين والممارسين القانونيين.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن ل eCourt تقديم الإخطارات عن طريق البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة لتنبيه المستخدمين إلى المهام والاتصالات المطلوبة مما يضمن موافاة المستخدمين بآخر المستجدات في قضاياهم و الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبلهم.

ولعل أكثر ما يميز eCourt هو جلسات الاستماع الافتراضية التي يعقدها، مما يتيح للمستخدمين المشاركة في إجراءات المحكمة بشكل مباشر من أي مكان في العالم بمجرد تسجيل الدخول إلى النظام والوصول إلى رابط آمن ينتقل بهم إلى قاعة المحكمة.

تم تدريب قضاة المحكمة على استخدام eCourt على أعقاب منتدى قطر للقانون والجدير بالذكر ان الاطلاق الرسمي لـ eCourt سيكون في عام ٢٠١٨ حيث سيتم توفير التدريب للمحامين المقيمين في قطر والأطراف الأخرى.

أبرز الفعاليات

حققت محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات نجاحا كبيراً على الصعيدين المحلي والدولي من خلال مجموعة متنوعة من الفعاليات التي عُقدت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وقد شاركت محكمة قطر الدولية كراعي فضي في المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية، في أستراليا، والتي تعتبر المشاركة الأولى لمحكمة قطر الدولية كراعي رسمي لحدث خارج دولة قطر. وقد لقي المؤتمر اهتماما واسعا من الأوساط القانونية العالمية حيث شارك فيه ما يقارب ال ٤٠٠٠ مشارك من مختلف القطاعات القانونية.

كما عُقدت الدورة الثالثة لمنتدى قطر للقانون في نوفمبر ٢٠١٧ تحت رعاية سمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وقد حظي المنتدى، الذي شارك في تنظيمه كل من محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد، بإشادة كبيرة في الصحافة المحلية والدولية. وتضمّنَ حلقات نقاشية حول سيادة القانون بكافة أشكاله. وعلى الصعيد المحلي، اعطيت محكمة قطر الدولية (محكمة مركز قطر للمال) كجهة مختصة، صلاحيات الإشراف والتنفيذ على عمليات التحكيم التجاري من خلال قانون التحكيم الجديد، والذي يعتبر توسع لنطاق اختصاصات المحكمة.

زيارة الأمين العام
لمحكمة التحكيم الدولية

زيارة وفد قضائي من الجمهورية التركية برئاسة
الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء

فعاليات ٢٠١٦

فعالية غرفة التجارة الدولية	مؤتمر مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم	الندوات القانونية في محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات
القمة السنوية للتحكيم التجاري والدولي بالتعاون مع وولتر – كلور	فعالية تحكيم وهمي، برآسة رئيس محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات، للممارسين المحليين المؤهلين حديثا	المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية، واشنطن
الفعالية السنوية لجمعية قطر للقانون الإنشائي حيث كانت القاضي كركهام ضيفة الشرف	زيارة وفد قضائي من محاكم مركز دبي العالمي	منتدى قانون الأعمال الأول Lexis Nexis

التعليم والتدريب

جامعة قطر

وقّعت محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات مذكرة تفاهم مع جامعة قطر لتعزيز التعاون الأكاديمي والمهني بين المؤسستين. وقد تضمنت المذكرة تنظيم دورات قانونية متخصصة مشتركة بين المحكمة وكلية القانون بالجامعة، والتي سوف توفر الدعم لطلاب القانون من خلال إستقبال المحكمة لعدد من الطلاب الكلية كمتدربين لديها.

تواصل مبادرة السير وليام بلير، القاضي في محكمة قطر الدولية، والتي أنشأت بدعم من قبله، في دعم الوسائل البديلة لتسوية المنازعات وتعزيز استخدام الوسائل البديلة، وقد عين البروفيسور فرانسيس بوتشواي استاذا للمبادرة البحثية من قبل جامعة قطر.

يقوم رئيس القلم وفريق تسجيل القضايا في المحكمة بالإشراف على مجوعه من متدربي جامعة قطر والذي يتم اختيارهم من قبل المحكمة للمشاركة في التدريب والذي ينعقد لمدة ١٠ أسابيع مرتين في السنة. وقد تخلل البرنامج التدريبي مجموعة من الندوات التوعية والتي تختص بالمرافعات.

جامعة تريفيزو

ألقى رئيس القلم محاضرة في جامعة تريفيزو في إيطاليا للطلاب الإيطاليين والقطريين الذين شاركوا في برنامج المدرسة الصيفي الذي عرّف الطلاب على القضايا القانونية المعاصرة في أوروبا والشرق الأوسط.

المحكمة الصورية

اتجه رئيس قلم المحكمة إلى البحرين لتقديم التدريب لمجموعة من الطلاب المشاركين في المحكمة الصورية والمزمع اقامتها في Willem C Vis Moot في فيينا.

وفد الكلية العسكرية

أمضى القاضي ربرتسون ورئيس القلم وقتًا مع طلاب من كلية أحمد بن محمد العسكرية، حيث ناقشوا المسائل المتعلقة بالتحقيقات الجنائية والأدلة والممارسات والإجراءات القضائية.

أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة

نظمت محكمة قطر الدولية ورشة عمل تخصصية لمجموعة من القضاة من المجلس الاعلى للقضاء وأعضاء من النيابة العامة، حيث قدم الورشة القاضي في المحكمة العليا في نيويورك جيرالد ليبوفيتس، والتي ناقش المسائل المتعلقة بممارسات وإجراءات الدفاع في المحاكم والأدلة الجنائية المستخدمة في المرافعات.

فعاليات

يناير

- زيارة وفد قضائي من مملكة البحرين
- زيارة وفد قضائي من السفارة الفرنسية بالدوحة

فبراير

- فعالية كلية القانون والسياسة العامة في جامعة حمد بن خليفة
- محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات وكلية القانون في جامعة قطر بالتعاون مع اللجنة الأولمبية القطرية
- زيارة وفد قضائي من دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة القاضي جمعة العتيبي

مارس

- زيارة رسمية من رئيس المحكمة العليا لجمهورية موريتانيا الإسلامية، القاضي ياهفذه محمد
- مؤتمر قانون التحكيم القطري
- زيارة قضاة متدربين من فرنسا
- زيارة وفد من المحكمة لمحاكم مركز دبي المالي العالمي
- زيارة الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاة التركي

أبريل

- ندوة بعنوان : دور محكمة قطر الدولية في ظل قانون التحكيم الجديد
- زيارة مركز قطر للقيادات لمركز قطر للمال

مايو

- قمة كلوير السنوية الثالثة للتحكيم التجاري والدولي
- مؤتمر تسوية النزاعات البديلة بجامعة قطر

أغسطس

- زيارة وفد من شركة إستاد

سبتمبر

- ندوة برعاية محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات: «منظور قانوني حول أزمة الخليج»

أكتوبر

- المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية، سيدني ٢٠١٧
- مذكرة تفاهم مع المحكمة العليا لسنغافورة خلال زيارة صاحب السمو أمير البلاد المفدى لجمهورية سنغافورة
- التعاون مع شركة كريمسون لوجيك السنغافورية لتوفير حلول إدارة القضايا
- زيارة وفد من جامعة قطر للمحكمة
- فعالية RICS في ماريوت ماركيز
- زيارة وفد من شركة أستاد
- تنظيم محكمة قطر الدولية لدورة قانونية بعنوان «دورة قانونية لغير القانونيين» بعنوان أكاديمية قطر للمال والأعمال

نوفمبر

- النسخة الثالثة من منتدى قطر للقانون
- المشاركة في مؤتمر «أهمية تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات» برعاية هيئة قطر للاسواق المالية
- مناقشة «مستقبل تسوية النزاعات البديلة» وورشة عمل حول «المناطق الاقتصادية الحرة» في منتدى قانون الأعمال القطري من تنظيم LexisNexis
- مؤتمر «التطور التشريعي بين الحصار وجذب الاستثمار»

ديسمبر

- جوائز منتدى قانون الأعمال القطري
- توقيع مذكرة التفاهم بين معهد تشارترد للمحكّمين ومحكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات
- الاحتفال باليوم الوطني للدولة

٢٠١٧

إحصاءات التسويق
٢٠١٧

مجموع معادلة قيمة الإعلان: التغطية
وسائل الإعلام المحلية باللغتين العربية والإنجليزية

٤١٨,٧٠٦ ر.ق

مواضيع صحافية
وسائل الإعلام المحلية باللغتين العربية والإنجليزية

٣١

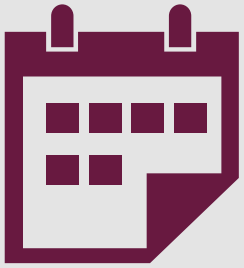

فعاليات

٣٠

محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
CENTRE

محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

مركز حكم القانون ومكافحة الفساد
Rule of Law & Anti-Corruption Center

منتدى قطر للقانون
QATAR LAW FORUM

Global Commitment to the Rule of Law

11th - 12th November 2017 | ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٧

تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، افتتحت فعاليات منتدى قطر للقانون في نسختها الثالثة في نوفمبر ٢٠١٧، والذي تم تنظيمه من قبل محكمة قطر الدولية ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد.

تأتي النسخة الثالثة من المنتدى مكملة للنجاح التي شهدتها النسخ الماضية متبنيه الهدف السادس عشر من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة متمثلة في مكافحة الفساد، وحماية النازحين وتمكينهم، ومكافحة العبودية الحديثة، والمؤسسات القضائية الفعّالة (معالجة مسألة تأخير التقاضي والوصول إلى العدالة) والتمكين

منتدى قطر للقانون

المالي، حيث تميز المنتدى على الجمع بين القادة القانونيين من مختلف دول العالم لمناقشة طبيعة سيادة القانون والحلول العملية لبعضٍ من أهم القضايا التي تواجه العالم اليوم.

قدّم منتدى قطر للقانون ٢٠١٧ فرصة لتحديد بعض الخطوات العملية نحو تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة وعلقت الوفود المشاركة على أن المنتدى يوفر فرصة مميزة للحوار المباشر، حيث يتم تبني التوصيات المقترحة من قبل المشاركين ودراستها في مدى جدوى تطبيقها.

الجلسات العامة المدرجة

حكم القانون - مكافحة الفساد: يعتبر الفساد آفة الأمم، وهو ضد التقدم والتنمية في أي مجتمع وجد فيه، وله مظاهر مختلفة والتي بدورها تؤثر على الفرد، والمؤسسات والمجتمع بشكل عام، ولاشك من أن الفساد يقوض سيادة القانون، والتي سينتج عنه تغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة .

حكم القانون - حماية النازحين وتمكينهم: الصراعات والأزمات والتمييز العنصري والفقر عوامل رئيسية لنزوح كثير من الشعوب عن موطنهم الأصلي و يمثل اللاجئون في ميانمار وسوريا نتائج واقعية وأمثلة حديثة على ذلك. يعتقد الكثيرون بأن العمالة المهاجرة بسبب الظروف الاقتصادية القاهرة هي نوع من أنواع النزوح طويل الأمد، حيث أن تلك العمالة قد اتجهت الى الهجرة رغما عن إرادتهم لا باختيارهم.

سيادة القانون - الوصول إلى العدالة: يشير الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة إلى أهمية المؤسسات القوية والفعالة. وتعد المؤسسات القضائية الفعالة جوهراً تمكين سيادة القانون في المجتمعات، حيث يعتبر تعطيل المؤسسات القضائية نوع من انواع الفساد مما يترتب على ذلك صعوبة وصول المتظلمين للعدالة أو تأخير وصولهم إليها. ومن اهم عوامل الارتقاء بتلك المؤسسات هو تسخير التكنولوجيا الحديثة لتسهيل وصول الجميع للقضاء العادل.

حكم القانون - التمكين المالي: تؤثر تقلبات الأنظمة المالية في العالم بشكل مباشر و غير مباشر على الافراد والمؤسسات في المجتمع على حد سواء، ولكن لا يمتلك الجميع إمكانية المشاركة في ما تؤول اليه تلك التقلبات أو الابداء برأيه في القرارات المتخذة من قبل الجهات المالية الكبرى المعنية في هذا الشأن. مجموعات مثل النازحون، الفقراء، وغيرهم الذين لا يملكون هوية قانونية يواجهون صعوبات في القدرة على المشاركة في تلك القرارات أو في التأثير على تلك التقلبات في الانظمة المالية التي من الممكن ان تؤثر عليهم سلبا. في الأنظمة المالية. تقدم بعض الشركات مجموعة من الحلول التي من الممكن أن تقلل الفجوة بين الانظمة المالية والأفراد وتمكين من لعب دورهم في التأثير على التقلبات المالية.

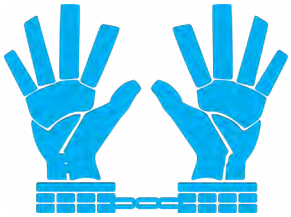

سيادة القانون - مكافحة العبودية الحديثة: الدوحة هي موطن دار بن جلمود، الذي سعى إلى لعب دور في القضاء على الاستغلال البشري على مستوى العالم. قرأنا عن العبودية في كتب التاريخ، ولكنها مازالت موجودة إلى يومنا هذا بشكل أو بآخر. إنها نفس القضية ولكن بمظهر عصري. أحيانًا تكون مخفية وأحيانًا لا يرغب العالم في رؤية ما هو موجود وهي قضية عالمية، تدخل في صميم المساواة وسيادة القانون.

المحامين الشباب: عقد على هامش منتدى قطر للقانون ٢٠١٧ جلسة للمحامين الشباب تمكنوا فيها من طرح اسألهم ومناقشتها مع كوكبة من القانونين الذين بدورهم أثاروا الجلسات بآرائهم ويعتبر تثقيف الجيل الناشئ من القانوني الشباب أولى لبنات تعزيز ثقافة سيادة القانون لديهم.

منتدى قطر للقانون ملخص وسائل الإعلام

@QATARLAWFORUM

تغريدات

١٣٧

توجهات الهاشتاق

#منتدى_قطر_للقانون

المتابعون

١,٣ ألف

مجموع معادلة قيمة الإعلان للتغطيه الإعلامية

١,٤٠٣,٦٤١ ر.ق

مجموع معادلة قيمة وسائل الإعلام

فيديو رويترز الإخباري

٨٥,٠٠٠ دولار

مدة التغطية المباشرة على الهواء

فيديو رويترز الإخباري

٨ دقائق ٤٠ ثانية

المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية، سيدني ٢٠١٧

شاركت محكمة قطر الدولية كراعي فضي لمؤتمر رابطة المحامين الدولية، والذي عقد في مدينة سيدني، إستراليا، أكتوبر من العام ٢٠١٧.

المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية، سيدني ٢٠١٧

وقد حضر المؤتمر أكثر من ٤٠٠٠ قاضٍ ومحامٍ وغيرهم من القانونيين الذين تجمعوا لحضور جلسات حول مجموعة واسعة من المسائل القانونية بما فيها مكافحة الفساد، والتحكيم، والبناء، والجريمة، والصحة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والخدمات المالية، والإعسار، الملكية الفكرية والتجارة الدولية والجمارك والتقاضي والوساطة ووسائل الإعلام والتعدين والنفط والغاز والتكنولوجيا والنقل.

وقد استضافت المحكمة حفل الغداء للمنتدى الاقليمي العربي حيث تناول المشاركون أهم القضايا القانونية في الاقليم العربي والسبل في وجود حلول للعوائق ولاستثمار المقومات التي من الممكن ان تنهض بالوسط القانوني العربي والاقليمي.

وقد تحدث السيد غراوت، رئيس قلم المحكمة، خلال الدورة التي قدمتها لجنة قانون التمييز والمساواة، عن التحسينات التي أدخلت في قطر بعد التغييرات الأخيرة في قانون العمل والذي تم الإشارة إليه في إطار معايير التوظيف المعمول بها في مركز قطر للمال. وخلال جلسة حول دور المرافعة الجيدة في التحكيم، والتي كانت بالاشتراك مع المحامون ولجنة التحكيم ولجنة التقاضي ولجنة الوساطة، والتي تم مناقشة التحديات التي يمكن أن تواجه الدفاع عند مثولهم أمام لجنة دولية.

تأتي مشاركة محكمة قطر الدولية حرصا منها لإبراز الدور الحقيقي لدولة قطر على الساحة الدولية في احترام سيادة القانون، حيث ترأس وفد المحكمة القاضية فرانسيس كركوم، قاضية في محكمة قطر الدولية وقاضية سابقة في المحكمة العليا في بريطانية، وقد شارك عدد من مكاتب المحاماة القطرية في فعاليات المؤتمر، حيث يعتبر هذا التجمع القانوني الكبير فرصة قيمة للمحاميين للاطلاع على المستجدات القانونية والالتقاء بأكبر مكاتب المحاماة الدولية.

توقيع مذكرات تفاهم

مذكرة تفاهم مع المحكمة العليا لسنغافورة

شهد حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ورئيس الوزراء السنغافوري توقيع مذكرة تفاهم للتعاون القضائي بين المجلس الأعلى للقضاء في قطر والمحكمة العليا لجمهورية سنغافورة تعمل على استدامة التعاون والتفاعل بين الطرفين. كما شملت الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، مذكرة تفاهم للتعاون القضائي بين محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات والمحكمة العليا لجمهورية سنغافورة، تُعنى بالتعاون في إطار تبادل الخبرات ومناقشة المسائل ذات الاهتمام المتبادل، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم لتنفيذ الأحكام المالية بين محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات والمحكمة العليا السنغافورية.

مذكرة تفاهم بين محكمة قطر الدولية و معهد تشارترد للمحكّمين

في أواخر عام ٢٠١٧، افتتح معهد تشارترد للمحكّمين أول فرع له مستقل في قطر عقب توقيع مذكرة تفاهم مع محكمة قطر الدولية.

وبموجب هذه المذكرة ، سيفتتح معهد تشارترد للمحكّمين فرعًا في مبنى المحكمة يوفر مجموعة من الفرص الخدمات القانونية للمجتمع القطري، وأبرزها تدريب المحكمين بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية باللغتين العربية والإنجليزية. وتعتبر مذكرة التفاهم بمثابة شراكة إستراتيجية بين محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات و معهد تشارترد للمحكّمين، حيث سيعمل الجانبان معاً لتعزيز ممارسة تسوية المنازعات البديلة في قطر، وتحسين جودة برامج التحكيم المتخصصة، وتعزيز مهارات تسوية المنازعات البديلة للمحامين القطريين.

الإدارة

تعمل إدارة المحكمة على توفير بيئة عمل صحية ومريحة لموظفيها من خلال العمل على تلبية إحتياجات الموظفين ،و حفظ حقوقهم، وتوفير الدعم والعمل على تنمية مهاراتهم من خلال الدورات التدريبية. والذي لا شك فيه سيساهم بشكل مباشر في تحسين الخدمات المقدمة من الموظفين لعملاء المحكمة ومستخدميها.

تعمل إدارة المحكمة على توفير بيئة عمل صحية ومريحة لموظفيها من خلال العمل على تلبية إحتياجات الموظفين،و حفظ حقوقهم، وتوفير الدعم والعمل على تنمية مهاراتهم من خلال الدورات التدريبية. والذي لا شك فيه سيساهم بشكل مباشر في تحسين الخدمات المقدمة من الموظفين لعملاء المحكمة و مستخدميها.

وفي هذا السياق نفّذت الإدارة العديد من المشاريع والخدمات والفعاليات في العام ٢٠١٦-٢٠١٧، والمدرجة أدناه:

مرافق المحكمة

تمتلك محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات غرف متعددة الاستعمالات لتسهيل تنظيم الفعاليات وهي مجهزة بأحدث التقنيات الحديثة والتي يمكن استخدامها لجلسات التحكيم والوساطة وجلسات المحكمة والندوات والتدريب والاجتماعات وغيرها من الاستخدامات.

الموقع الإلكتروني

أطلقت محكمة قطر الدولية موقعًا إلكترونيًا جديدًا في مطلع عام ٢٠١٦. ويشكل الموقع منصّة عالمية تعكس مكانة محكمة قطر الدولية كواحدة من أكثر المنشئات القضائية تقدّما من الناحية التقنية في العالم.

البحث والتطوير

اطلع ممثلو محكمة قطر الدولية على مركز بوليكوم - باريس و المختص في توفير الخدمات التقنية مثل التواصل المرئي والصوتي عبر شبكة الانترنت .تأتي تلك الزيارة ضمن المبادرات والمساعي التي تبذلها المحكمة في سبيل تطوير خدماتها.

البنية التحتية

شهدت البنية التحتية للمحكمة تطوراً ملحوظًا. فعلى سبيل المثال، وفرت الاتصال الإلكتروني للجميع من أي مكان ومع امكانية الوصول إلى قاعدة البيانات و التي تساعد على توفير بُعد جديد لسير عمل المحكمة. يعمل نظام النقر والاتصال البسيط والآمن على إستقطاب المشاركين بشكل سريع للتواصل من خلال جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي أو هاتف ذكي بالنقر على رابط URL يتم إرساله عبر رسالة نصية أو بريد إلكتروني أو دعوة عبر التقويم اليومي. ومن التطويرات الأخرى، تركيب شاشات تعمل باللمس مزودة بمحركات لتعزيز الاتصال في قاعة المحكمة التي تجمع بين أنواع مختلفة من االاتصالات لاستخدام النظام الخارجي بشكل مبتكر ومريح. وهي عبارة عن واجهة تفاعلية عالية الوضوح للمستخدمين للوصول إلى نظام إدارة القضايا الإلكترونية، وغيرها من الاستخدامات

المسؤولية الاجتماعية

التزاما منها بحس المسؤولية الاجتماعية تبرّعت، محكمة قطر الدولية بعدد من الأجهزة الإلكترونية كأجهزة الحاسوب والتلفزيون وغيرها للمؤسسات الخيرية العاملة في الدولة.

محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

PO Box 13667, QFC Tower 2, Omar Al Mukhtar Street, Doha, Qatar
T: +974 4496 8225 | F: +974 4496 8362
E: info@qicdrc.com.qa | W: www.qicdrc.com.qa | @QICDRC